

الشذوذ الصرفي وضرورته في اللغة العربية

أ.د.فاطمة زبار الحمداني
مركز إحياء التراث العلمي العربي
جامعة بغداد

أ.د.خديجة زبار الحمداني
كلية التربية للبنات
جامعة بغداد

توطئة

مما لا شك فيه أنّ اندفاعنا للقيام بهذه الدراسة المتواضعة له أسبابه ، أهمها إن بعض الأبنية الصرفية مازالت مغمورة في ركاب الدراسة قابعة تحت غبار الزمن على أساس أنها خارجة عن القواعد الصرفية الأساسية من غير مسوغ لهذا الخروج ، وهذه محاولة جادة للوقوف على بعضها ، لكي ننفض عنها الغبار لتخرج إلى النور ، بعد إزالة ما أشكل عنها. وقبل أن نفصل الكلام في ذلك علينا أن نقف على معنى الضرورة جاء معنى (الضرورة) في اللغة والإضطراب الإحتياج إلى الشيء ، وقد إضطره إليه أمر والأسم الضّرّة. والضرورة كالضّرّة .. الليث : إسم لمصدر الإضطراب ، نقول حملتني الضّرورة على كذا وكذا وقد إضطّر فلان إلى كذا وكذا ..^(١) نلاحظ من هذا ان الضرورة في اللغة هي الحاجة إلى فعل شيء ما ، وفق أحكام معينة.

أما في الإصطلاح ، فإنّ مصطلح (الضرورة) يأخذ حيزاً كبيراً في أبواب اللغة ، دون أن يكون تحت باب مستقل بحد ذاته ، إذ تشكل هذه الظاهرة مجالاً كبيراً في اللغة ، وهي ليست محصورة في الأبنية الصرفية فقط بل متناثرة في النحو والأدب ، والخروج على القواعد الأساسية للغة كما هو متعارف عليه موجود حتى في القرآن الكريم ، وهو من مزايا النحو القرآني وسنذكر بعضاً من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر ، فمثلاً نحن نعرف ان من قواعد النحو الأساسية أنّ الضمير في اللغة يعود على المتقدم لفظاً ورتبة^(٢) بشرط أن يحصل التوافق بين المتقدم والضمير نحو قولنا " جاء زيدٌ وصاحبُه " أما في القرآن الكريم ، فهناك آيات قرآنية خرجت عن هذا القياس وهي كثيرة وسنذكر منها:

- ١- قوله تعالى : " وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ " ^(٣) ففي هذه الآية الكريمة أنّ عود الضمير من (ينفقونها) يشعر القارئ انه قد عاد على (الفضة) ، ولكن حقيقة الأمر انه قد عاد على (الذهب والفضة) على إعتبار أنّهما أموال ، على حسب ما قاله المفسرون^(٤) .
- ٢- قوله تعالى : " وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ " ^(٥) ففي هذه الآية الكريمة يشعر القارئ ان الضمير (ها) في (وإِنَّهَا) قد عاد على الصلاة وحقيقة الأمر انه قد عاد على مصدر الفعل (واستعينوا) الذي هو (الإستعانة) ^(٦) .

وهذه الظاهرة كثيرة في القرآن الكريم وكما ذكرنا سابقاً انها من مزايا النحو القرآني وهذا الأمر لم يكن حصراً في القرآن الكريم ، إنما إنتقل مداه إلى الشعر العربي ، والشعر كما نعرف هو المحور الثاني الأساسي في اللغة لإستنباط قواعد اللغة العربية منه ومع ذلك فإن ظاهرة الخروج عن القياس فيه نراها واضحة المعالم وبارزة تشغل حيزاً كبيراً ، إذ وردت في أشعار كثير من الشعراء الكبار من الجاهليين أو الإسلاميين أو الأمويين أو العباسيين وسنذكر أمثلة من ذلك منها قول امرئ القيس :

الا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الاصبح فيك بأمثل

أي ما الا صباح بخير لي منك ، والياء في إنجلي أثبتها في الجزم على لغة طي^(٧) .
وقال الفرزدق :

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مُسختاً أو مَجَلَّف

ويروى (مجرّف) للرفع وجه ، وقال أبو عمرو بن العلاء لا أعرف له وجهاً . وكان يونس لا يعرف له وجهاً . قلت له : لعل الفرزدق قالها على النصب ، ولم يأبه قال : لا كان ينشدها على الرفع ، وأنشد ليها رؤية ابن العجاج على الرفع^(٨) . وقال ابو الحاتم : كان الاخفش يطعن على بشار في قوله :

والآن أقصر على سُميّة باظلي وأشار بالوجلى عليّ مُشير

وفي قوله :

على الغزلى مني السلام فربما لهوتُ بها في ظلّ مخضرة زهر

وقال لم يسمع من الوجل والغزل (فَعلى) وانما قاسهما بشار وليس هذا مما يقاس انما يعمل فيه بالسمع^(٩) .

أما في الصرف ، فأنتنا وجدنا ان خروج بعض الأبنية الصرفية عن القاعدة الواحدة يشغل حيزاً كبيراً ، وبطبيعة الحال ان لهذا الخروج ما يسوغه ، ويزيل عنه ما أشكل ، ذلك لأن الظاهرة الصرفية هي ظاهرة مستقلة بحد ذاتها ، وهذه الإستقلالية لا تعني انها تصدق على جميع الأوزان الصرفية التي تنطوي تحتها ، وان كان لها إعتبارات معينة تستطيع التحكم بكثير من الأوزان الصرفية ، إذ جعلها بارزة ومحددة المعالم في الكلام ، إذ هي قاعدة افتراضية تصدق على الكم الكبير من الكلمات في اللغة العربية ، وإن وجدت كلمات لا تنطبق عليها تلك القاعدة ، نعتت تلك الكلمات بالشذوذ ، والحقيقة ان لهذا الشذوذ ما يسوغه ، إذ هو ليس إعتباطاً بقدر ما هو مقصود في الكلام ، ومن خلال إستقرائنا لهذه الأبنية التي سنذكر عددا منها على سبيل المثال لأنها كثيرة جداً ، لاحظنا ان الضرورة هي التي دفعت هذه الأبنية للخروج عن بعض الأحكام الخاصة للأبنية الصرفية ، أي القاعدة القياسية التي وضعها الأقدمون وفق أحكام معينة والعدول عنها إلى أحكام أخرى ، إقتضتها الضرورة أي الحاجة والحقيقة ان لهذه الضرورة أسباب عدّة ، اذ ليست متماثلة ، إذ لكل بناء خرج عن القاعدة الأصلية له ما يبرره ، وهذا ما سنلمسه من خلال الذي سنفصله عن عدد من هذه الأبنية الصرفية التي دعته الضرورة إلى الابتعاد عن القاعدة الأصلية من ذلك :

مجيء مصدر الفعل المعتل العين من (فَعَلَ) اللزيم على زنة (فَعَال) إذا كان دالاً على لون .

إن ، الفعل الثلاثي إذا كان على زنة (فَعَلَ) بفتح الفاء وكسر العين ، فقياس مصدره هو (فَعَلَ)^(١٠) ولكن هذا القياس لا يستقر في الكلام على نمط واحد ، إذ يستثنى منه ما دل على حرفه ، فمصدره على (فِعَالَة) نحو (وَلِي وَايَة) وما دل على لون فقياس مصدره على (فُعَلَة) نحو (شَهَب شُهْبَة ، كَهَب كُهْبَة)^(١١) هذا إذا لم يكن الفعل معتل العين ، أما إذا كان الفعل كذلك جاء مصدره على وزن (فَعَال) وقد عد سيبويه هذه الصيغة سماعية في جميع ما أتت عليه إذ قال : " أما الالوان فإنها تُبنى على أَفْعَل ويكون الفعل على (فَعَلَ يَفْعَل) والمصدرُ على (فُعَلَة) أكثر .. وذلك قولك أدم يأدُم أدمَة .. وقالوا :- البَيَاض والسَّوَاد كما قالوا الصَّبَاح والمَسَاء لأنَّهما لوانان بمنزلتهمَا لأنَّ المسَاء سَوَادٌ والصَّبَاح وضَحٌّ .. " ^(١٢) .

ونرى أنَّ عدم مجيء الفعل المعتل العين على وزن (فُعَلَة) له ما يسوغه إذ يحدث إعلال في الصيغة وهذا الإعلال يبعد الكلمة على الصيغة الأصلية المرادة من ذلك وهي المصدر ، إذ لو جعلنا مادة (بيض) على وزن (فُعَلَة) لكانت (بَيُضَة) ، وإذا كانت الياء ساكنة وكان ما قبلها مضموماً قلبت واواً^(١٣) فتصبح (بُوضَة) وهذا ما لم يسمع عن العرب ، والأمر نفسه يحدث مع (سود) وإن لم يحدث إعلال في الكلمة فلو وضعنا الفعل (سود) على (زنة فُعَلَة) لكانت المحصلة النهائية هي (سُودَة) وهذا غير وارد عن العرب أيضاً .

١- عدم مجيء الأفعال المعتلة العين اللازمة على زنة (فُعُول) .

إنَّ قياس مصدر الفعل اللزيم الصحيح (فَعَلَ) بفتح العين على زنة (فُعُول)^(١٤) ، ولكننا وجدنا إن هذا القياس لا يصدق على الأفعال المعتلة وبطبيعة الحال إن هذا الخروج كان لأجل الضرورة ، فلو أخذنا الفعل (صَام) وجعلناه على زنة (فُعُول) لكانت النتيجة (صُؤُوم) وهو ثقيل على اللسان ، ولكي تتحقق الخفة الصوتية في نطق هذه الأفعال حادت إلى أوزان أخرى تجعل من هذه الكلمات أكثر مرونة وخفة على اللسان ، إذ قال سيبويه : " قالوا :- قامَ يَقُومُ قِيَامً ، وصَامَ يَصُومُ صِيَاماً ، كراهية للفُعُول ، وقالوا أَبَتِ الشَّمْسُ إِيَاباً وقال بعضهم أُؤُوباً .. وقالوا .. نَاحَ يَنُوحُ نِيَاحَةً وَعَافَ يَعيِفُ عِيَافَةً ، وَقَافَ يَفُوفُ قِيَافَةً ، فراراً من (الفُعُول) وقالوا صَاحَ صِيَاحاً وغببت الشمسُ غيباً كراهية للفُعُول .. وقالوا حَاضَتْ حَيْضاً وصَامَتْ صَوَماً ، وحَالَ حَوْلًا كراهية الفُعُول ، ولأنَّ له نَظيراً نحو سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا وَعَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا ومثل ذلك مَالٌ يَمِيلُ مَيْلًا .. " ^(١٥) . نستخلص من كلام سيبويه أنَّ العرب قد لجأت إلى وزنين هما (فَعَلَ و فِعَال) لتحقيق الخفة الصوتية لأجل نطق الفعل المعتل العين اللزيم ، والإبتعاد عن صيغة (فُعُول) التي تؤدي إلى ثقل في نطق هذه الأفعال .

٢- فتح فاء " فُعَلَال " في مصدر الفعل الرباعي المضعف .

إنَّ للفعل الرباعي المجرد في اللغة العربية وزنا واحدا هو " فَعَّلَل - يَفْعَلِل " ويطرَد في هذا الوزن مصدران هما " فُعَلَلَة " نحو دَحْرَجَ دَحْرَجَةً ^(١٦) وقد يأتي

مصدر هذا النوع من الأفعال على زنة " فِعْلَال " مع صيغة " فَعْلَلَة " نحو : " حَوُقِلَ حَوُقْلَةً وَحِيْقَالًا^(١٧) وَقَلُقِلَ قَلُقْلَةً وَقَلُقَالًا وَدَحْرَجَتْهُ دَحْرَجَةً وَدَحْرَاجًا وَلَا يَجُوزُ لَنَا فَتْحُ فَاءِ " فِعْلَال " إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ مِنَ النَّوْعِ الْمَضْعَفِ الرَّبَاعِيِّ ، ذَلِكَ قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ لِأَنَّ التَّضْعِيفَ ثَقِيلٌ وَالْكَسْرَةَ ثَقِيلَةٌ ، فَالانتقال من الالكسرة الى الفتحة هو للضرورة وذلك لجعل الصيغة خفيفة على اللسان عند نطقها^(١٨) . وإن جاء في اللسان ان الكسر يحدد الصيغة بـ "المصدرية" والفتح يجعلها من الأسماء " وقال أبو اسحاق .. وليس في الكلام فَعْلَالٌ بفتح الفاء إلا في المضاعف نحو الصَّلْصَالِ وَالزَّلْزَالِ قَالَ وَالزَّلْزَالُ بِالْكَسْرِ الْمَصْدَرُ وَالزَّلْزَالُ بِالْفَتْحِ لِإِسْمٍ وَكَذَلِكَ الْوَسْوَاسُ الْمَصْدَرُ وَالْوَسْوَاسُ الْإِسْمُ ...^(١٩) نلاحظ مما ذكرنا ان التحول من الكسر إلى الفتح لتحقيق مطلبين هما : الأول الخفة الصوتية للمصدر المضعف إذ يبقى مصدرًا سواء أكان مفتوحاً أم مكسوراً في أوله والمطلب الثاني هو تحديد هذه المصادر في حالة الفتح بـ " الإسمية " أي إذا أردنا استعمالها كمصدر فأننا فتح الفاء أو كسرهما سواء فيها ، أما إذا أردنا استعمالها كأسماء إمتنع الكسر وجاز لنا الفتح فقط.

٣- حذف عين مصدر الفعل المعتل العين المبدوء بهمزة قطع .

إذا كان الفعل على وزن " أَفْعَل - يُفْعِل " فإن قياس مصدره يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل اخره نحو : أَكْرَمَ إِكْرَامًا وَأَعْفَى إِعْفَاءً^(٢٠) وهذا القياس بطبيعة الحال ينطبق على هذه الأفعال ولا يؤدي إلى تغير في الميزان الصرفي للمحصلة النهائية للمصدر ولكن هذا لا يستمر ، إذ لا ينطبق على الأفعال المعتلة العين ، لأن تطبيق هذه القاعدة يؤدي إلى تغير في الوزن الصرفي للكلمة ، إذ ينتج من جراء ذلك ميزان اخر وهذا الوزن أيضا فيه إختلاف بين الصرفيين فلو أخذنا الفعل " أقام " والألف في " أقام " منقلبة عن واو وأصل الفعل " أَقَوْمَ " ومصدره " إِقْوَامَ " ثم يحصل في المصدر إعلال بالتسكين إذ نقلت الفتحة إلى الفاء ونقلت السكون إلى الواو " إِقْوَامَ " ثم قلبت الواو إلى ألف لتحركها في الأصل وافتاح ما قبلها " إِقَامَ " ثم حذفت إحدى الألفين نتيجة لإلتقاء الساكنين و عوض عنها بـ " التاء " فكان المصدر هو " إِقَامَةٌ " . وقد إختلف اللغويون في الألف المحذوفة ، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى ان ألف المصدر هي المحذوفة لأنها زائدة ، ويكون المصدر على زنة " إِفْعَلَةٌ " ويذهب الفراء والأخفش والزمخشري إلى ان الألف التي تمثل عين الفعل هي المحذوفة فيكون المصدر على زنة " إِفَالَةٌ "^(٢١) . نلاحظ من هذه التغيرات ان حذف عين الفعل في المصدر او ألف المصدر وإن نستبعده لأن ألف المصدر لها خصوصية معينة في الميزان الصرفي لأنها من العناصر الرئيسية التي جعلت الفعل يتحول إلى مصدر ، كان لغاية مهمة جداً وهو لتحقيق الخفة الصوتية من نطق هذا المصدر وأمثاله لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه " إِقْوَامَ " لأدى ذلك إلى صعوبة الإنتقال من الفتح إلى الكسر وبينهما السكون فتخلصنا من هذا الثقل عن طريق الإعلال بـ " التسكين " .

وأدى هذا بطبيعة الحال إلى حدوث تغير في الميزان الصرفي لأنّ الوزن الاصلي هو " إفعال " أما الوزن الجديد فهو " إفالة " .

٤- مجيء الصيغ الآتية " فَعَالٌ وَتَفَعَّلَ وَفِيَعَالٌ " صيغاً سماعية في الافعال الثلاثية المزيدة .

مما لا شك فيه أنّ مصدر الافعال غير الثلاثية قياسية ومحددة وهذا القياس قد إتفق عليه اللغويون^(٢٢) ، ويعزى هذا إلى قلّة الأفعال الغير ثلاثية في الكلام بعكس الأفعال الثلاثية فإنّ المسموع منها يشغل حيزا كبيرا ، وكثرة الشيء تؤدي إلى كثرة التصرف فيه إذ قال الصيمري " ما قل في بابه قل التصرف فيه"^(٢٣) ، ولكن هذا لا يعني ان المسألة قطعية ولا تقبل غير ذلك ، إذ جاءت مصادر قليلة عدت من قبيل المسموع في هذه الأفعال ويقرب عدد هذه المصادر في الكلام من (١٤) مصدر^(٢٤) ، الذي لفت إنتباهنا من هذه المصادر هي " فَعَالٌ وَتَفَعَّلَ وَفِيَعَالٌ " اذ وردت صيغة " فَعَالٌ مسموعة في فَعَلٌ - يُفَعِّلُ " و " صيغة تَفَعَّلَ مسموعة في تَفَعَّلَ - يَتَفَعَّلُ " وجاءت صيغة " فَيَعَالٌ مسموعة في فَاعَلٌ - يُفَاعِلُ " .

وقد وجدنا أنّ لهذا السماع ضرورة ، إذ يعد لغة قائمة بحد ذاتها عند بعض العرب إذ قال سيبويه " وقد قال ناسٌ كَلَّمْتُهُ كِلَامًا وَحَمَلْتُهُ حِمَالًا ، أرادوا أنّ يجيئوا به على الأفعال ، فكسروا أوّله وألحقوا الألف قبل آخره حرفٍ فيه ولم يريدوا ان يُبدلوا حرفاً مكانَ حرفٍ ، ولم يحذفوا ، كما أنّ مصدر أفعلتُ واستفعلتُ جاء فيه جميع ما جاء فيه استَفَعَّلَ وَأَفَعَلَ من الحروف ، ولم يُحذف ولم يُبدل منه شيء ، وقال الله عز وجل " وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا "^(٢٥) . وقد ذكر صاحب اللسان نقلا عن الكسائي ان هذا هو لغة يمانية فصيحة نحو .. وفي التنزيل العزيز " وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا " ... وقال اللحياني قال الكسائي: أهل اليمن ... يجعلون مصدر " فَعَلْتَ فَعَالٌ وغيرهم من العرب تَفَعَّلًا "^(٢٦) أمّا المصدران " تَفَعَّلَ وَفِيَعَالٌ " فيعد ان أيضا لغة لبعض العرب وهذا ما يفهم من خلال كلام سيبويه إذ قال " وأمّا الذين قالوا: تَحَمَلْتُ تَحْمَالًا فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ قَاتَلْتُ قَيْتَالًا ، فيوقرون الحرف ويجيئون به على مثال إفعال وعلى مثال قولهم كَلَّمْتُهُ كِلَامًا "^(٢٧) ، ويخيل إلينا ان هذين المصدرين أيضا من لغة أهل اليمن والدليل على ذلك قول سيبويه " ... على مثال قولهم كَلَّمْتُهُ كِلَامًا " ونحن نعرف أنّ " فَعَالٌ " هي من لغة أهل اليمن ، كما جاء في اللسان نقلا عن الكسائي .

٥- مجيء مصدر المرّة على زنة " فَعَّلَةٌ وَفَعَّلَةٌ " .

مما لا شك فيه أنّ اللغويون قد إتفقوا على قياس مصدر المرّة من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي ، إذ يكون من الثلاثي على زنة " فَعَّلَةٌ " بفتح الفاء وسكون العين نحو " شَرِبَ شِرْبَةً وَضَرَبَ ضَرْبَةً " أمّا من غير الثلاثي فزيادة تاء في اخر المصدر نحو " أَنْطَلَقَ أَنْطَلَاةً وَاحِدَةً "^(٢٨) .

وقد شدّت عن هذا القياس كلمتان هما " رُؤْيَةٌ " ، إذ جاءت على زنة " فَعَّلَةٌ " بضم الفاء وسكون العين ، والأخرى هي " حَجَّةٌ " إذا جاءت على زنة " فَعَّلَةٌ " بكسر الفاء وسكون العين. إذ قال ابن خالويه " ليس في كلام العرب المصدر للمرّة الواحدة الا

على فَعْلَة نحو سجدت سَجْدَة واحدة ، قمت قَوْمَة واحدة إلا حرفين ، حجبت حَجَّة واحدة ، ورأيت رُؤْيَة واحدة بالضم وسائر الكلام بالفتح ، فأما الحال فمكسور لا غير ما أحسن هَمَّتْه وركبَتْه ، وحدثني أبو عمر عن ابن الأعرابي رأَيْتَه رَأْيَة واحدة بالفتح – فهذا على أصل ما يجب " (٣٠) .

ويخيل إلينا أنّ هذا الخروج كان مقصوداً ، وذلك لو أنّ كلمة " رُؤْيَة " كانت على الأصل أي بفتح الفاء " رُؤْيَة " لأدى ذلك ان تأخذ الهمزة شكل الألف ، وتصبح الكلمة بعد ذلك " رَأْيَة " وهذا يبعد الكلمة عن المقصود بها في الكلام وهي دلالتها على المرة.

أما كلمة " حَجَّة " فلو إفترضنا أنّها أتت على القياس على زنة " فَعْلَة " أي " حَجَّة " لأدى ذلك إلى توالي فتحتين وبينهما حرف ساكن " حَجَّجَة " ان هذا الحرف الساكن يؤدي إلى وقف في وسط الكلمة مما يؤدي إلى ثقل في نطقها.

٦- أسماء آلة أتت على القياس ولكنها ليست مشتقة من أفعال ثلاثية .

إن إسم الآلة يأتي في الكلام على زنة " مِفْعَال و مِفْعَل و مِفْعَلَة " من الفعل الثلاثي المتعدي واللازم بصورة قليلة جداً ولا يعد قياساً إنما من قبيل المسموع في الكلام (٣١) ولكن هذا القياس لا يعني أنّها لم تشتق إلا من الفعل الثلاثي ، فقد وجدت أسماء آلة أتت على القياس لكنها لم تشتق من أفعال ثلاثية بل من أسماء الأجناس ومن هذه الأسماء " المخذة فإنها مشتقة من الخدّ وهو جانب الوجه ، جاء في اللسان " الخدّ في الوجه والخدّان جانباً الوجه .. ومنه اشتق إسم المخذة بالكسر وهي المصدّغة لأنّ الخدّ يوضع عليها .. " (٣٢) . وأيضاً الممطر والممطرة فإنها مشتقان من " المطر " وكذلك المخبرة من الحبر والمقلّمة من القلم والمئبر من الأبرة والمزود من الزاد (٣٣) . إن هذا الأمر كان مقصوداً والسبب في ذلك أن العرب لم تتكلم بأفعالها الثلاثية بهذا المعنى ولذلك اشتقت من أسماء الأجناس.

وكذلك أتت في الكلام أسماء آلة على القياس ولكنها لم تشتق من أفعال ثلاثية بل كانت مشتقة من أفعال غير ثلاثية ، والسبب أيضاً كما ذكرنا ان العرب لم تتكلم بأفعالها الثلاثية بهذا المعنى ولذلك إشتقت من أفعال مزيدة نحو " المصباح " فقد إشتق من الفعل المزيد " استصبح " جاء في اللسان " والمصباح السراج ، وهو فُرطه الذي تراه في القنديل وغيره والقراط لعة ، وهو قول الله عز وجل " المصباح في زجاجة والزجاجة كأنه كوكبٌ دُرِّيٌّ " (٣٤) والمصباح المسرّجة واستصبح به استسرج .. " (٣٥) وكذلك المسرّجة فقد إشتقت من الفعل " أسرج " جاء في اللسان " المسرّجة التي فيها الفتيل وقد أسرجتُ السراج إسراجاً والمسرّجة بالفتح التي يجعل عليها المسرّجة والشمس سراج والنهار ، المسرّجة التي توضع فيها الفتيلة .. " (٣٦) .

٧- ما جاء مخالفاً للقياس من اسم الفاعل .

بصورة عامة يأتي إسم الفاعل الثلاثي على زنة " فاعل " نحو " كتّب " – كتّاب وضرّب – ضارب " ، أما من غير الثلاثي فإنّه يكون بابدال حرف

المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر^(٣٧) . ولكن هذا القياس لا ينتهي عند حدّ معين فقد وردت في اللغة أبنية تخالفه وهذه الأبنية هي :

١- مجيء اسم الفاعل من " فَعَلَ " الثلاثي على زنة " مُفْعِل " وهذه الصيغة كما نعرف قياسية في " أَفْعَل - يُفْعِل " وهذه الكلمات هي " عَمَّ فهو مَعَمَّ ، و لَمَّ فهو مِلَمَّ " والقياس فيها " عام و لام " وحقيقة الأمر انهما ليستا من الشواذ لحدوث الخطأ في النقل والسمع " لأن العرب قد تكلمت بـ " العام واللام " فقد جاء في اللسان " وفي الحديث " بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سِتًّا كَذَا وَخُوِيصَّةً أَحَدِكُمُ الْعَامَةَ .. أراد بالعامّة القيامه لأنّها تعم الناس بالموت أي بادروا بالأعمال صوت أحدكم والقيامه .. " ^(٣٨) ، وكذلك يرى الأستاذ محمد بهجت الأثري أنّه وقع في الكلمتين خطأ وتصحيف فقد ضم أول اللفظتين وكسر ثانيهما^(٣٩) والصواب فيها هو " مَعَمَّ و مِلَمَّ " بكسر الأول وفتح الحرف الثاني منهما وهذا جاء عن الأزهري " ... والعرب تقول : رجل مَعَمَّ مِخُولٌ ، إذا كان كريم الأعمام والأخوال كثيرهم قال الليث : ويقال فيه : مَعَمَّ مِخُولٌ قال الأزهري : ولم اسمعه لغير الليث ولكن يقال مَعَمَّ مِلَمَّ ، إذا كان يعمّ الناس ببرّه وفضله ويُلْمُهُم أي يصلح أمرهم ويجمعهم .. " ^(٤٠) .

٢- مجيء اسم الفاعل من " أَفْعَل " على زنة " فَاعِل " والقياس " مُفْعِل " وهذه الأسماء هي " أبقل المكان فهو باقل ، واتمرّوا فهم تامرون ، وأحنط فهو حانط ، وأشوى السعف فهي شاوية وأعشبت الأرض فهي عاشبة ، وأغضّ الليل فهو غاضٍ ، وأغطب الشجرة فهي غاطبة ، وأقربوا فهم قاربون ، وأمحل البلد فهو ماحل ، وأورس الرمث فهو وارس ، وأورق النبات فهو وارق ، وأيفع فهو يافع ، وأينع فهو يانع .. ^(٤١) والحقيقة ان هذه الألفاظ ليست شاذة ، وقد فصل الكلام عنها الأستاذ بهجت الأثري ، فأرجع الأمور إلى حقيقتها ، بعد أن وجد ان هناك علة مستكنة فيها^(٤٢) ، إذ رأى انه قد حصل خلط بين أسماء الفاعلين من الثلاثي والغير ثلاثي ، إذ شاع اسم الفاعل من الثلاثي على أساس انه مشتق من غير الثلاثي ، وهذه الحقيقة لا يمكن إهمالها لورود ما يؤيد ذلك في المعجم ، إذ نطقت العرب بالفعل الثلاثي وغير الثلاثي ، ثم حدث الخلط بينهما فيما بعد وسنختار مثالين من ذلك لتوضيح هذه المسألة ويمكن الرجوع إلى بقية الكلمات في المعجم تحت الجذر الثلاثي لكل مادة لتقصي ذلك ، إذ جاء في اللسان " ..وأبقلت لأرض خرج بقلها قال عامر بن جوين الطائي :

فلا مُرْزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ولا ارض أَبْقَلٌ إِبْقَالُهَا

قال ابن جني ، مكان مُبْقِل هو القياس ، وبأقل أكثر في السماع والأول مَسْمُوع أيضاً ، الأصمعي أَبْقَل المكان فهو بِأَقِل من نبات البقل ، وأورس الشجر فهو وارس إذا اورق وهو بالألف. الجوهرى : أبقل الرمث إذا ادبى وظهرت خُصْرَةٌ ورقه فهو بِأَقِل . قال ولم يقولوا مُبْقِل ، كما قالوا أَوْرَس ولو يقولوا مَوْرَس . قال من النوادر قال ابن بري وقد جاء مُبْقِل قال أبو النجم :

يَلْمَحْنَ مِنْ كُلِّ غَمِيْسٍ مُبْقِلٌ

قال : وقال ابن هرمة :

لرُعْتِ بَصْفَرَاءِ السَّحَالَةِ حُرَّةً لَهَا مَرَّتَعٌ بَيْنَ النَّيِّطَيْنِ مُبْقَلٌ .. (٤٣)

نستنتج من هذا ان " مُبْقَلٌ " هو القياس من أَبْقَلٌ وقد جاء ذلك في كلام العرب ولكن الذي شاع هو المسموع الذي هو " باقل " .

وقالوا " اغضى الليل فهو غاض " جاء في اللسان " غَاضٌ وَ مُعْضٌ لِلْفِعْلِ أَغْضَى ، فقد جاء فيه ، وقال ابن بزرج ، ليل مُعْضٌ وَ غَاضٌ وَمَقَامٌ فَاضٌ وَ مُفْضٌ .. وَ غَضَى اللّيل وَأَغْضَى البس كل شيءٍ وَأَغْضَى اللّيل أَظْلَمَ وَ ليل مُعْضٌ لِغَةِ قَلِيلَةٍ وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ ليل غَاضٌ .. (٤٤) ويرى الأستاذ محمد بهجت الأثري ان وجود " غَضَى " إلى جانب " أَغْضَى " في كلام العرب يقضي الحاق " غَاضٌ " بـ " غضا " و " مُعْضٌ " بـ " أَغْضَى " ، ويدفع دعوى مجئ " غَاضٌ " من " أَغْضَى " على غير قياس.. (٤٥)

٣- مجئ " فاعل " في الفعل " أَسْتَفْعَلُ - يَسْتَفْعِلُ " والقياس فيه " مُسْتَفْعِلٌ " إذ سمع عن العرب استودقت الأتان وأودقت فهو وادق ولم يقولوا " مُوْدِقٌ " و " مُسْتَوْدِقٌ " (٤٦) لو بحثنا هذا في المعجم لوجدنا ما يخالف ذلك إذ جاء فيه " وقد ودّقت تَدِيقٌ وَ دَقًا وَوَدُوقًا وَوَدُوقٌ وَهي مُوْدِقٌ وَاسْتَوْدَقْتُ وَهي وَدِيقٌ وَوَدُوقٌ .. (٤٧) ، نستنتج ان " مُوْدِقٌ " قد سمعت عن العرب لماذا لا نصير إليها .

٤- مجئ اسم الفاعل على زنة " فَعُولٌ " من " أَفْعَلٌ - يُفْعِلُ " والقياس " مُفْعِلٌ " من ذلك " اشصت الناقة فهي شَصُوصٌ " و " انْتَجَتِ فهي نَتُوجٌ " و " أعقت فهي عَقُوقٌ " وقد ذهب ابن قتيبة الى عدم القول " مُعِقٌ " (٤٨) ، ولو رجعنا الى المعجم لوجدنا كلمة " مُعِقٌ " واردة فيه فلماذا لا نصير إليها إذ جاء فيه " وأعقت الفرس والأتان فهي مُعِقٌ وَعَقُوقٌ ، وذلك إذا نبئت العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته ، وأنشد لرؤية :

وقد عَتَقَ الأجدعُ بعد رِقِّ بَقَادِحٍ أَوْ زَوْلَةِ مُعِقٍّ .. (٤٩)

نلاحظ ان " لغة عَقُوقٌ " قد جاءت لغة ثانية إلى جانب اللغة القياسية التي هي " مُعِقٌ " فلماذا لا نعتمدها في الكلام " ونصير إليها " .

٥- وجاءت أيضاً كلمات في العربية على زنة " مُفْعِلٌ " في " أَفْعَلٌ - يُفْعِلُ " والقياس فيها " مُفْعِلٌ " وهذه الكلمات هي " أجدع فهو مُجْدَعٌ ، وأحصن فهو مُحْصَنٌ ، وأسهب فهو مُسْهَبٌ ، وأسهم فهو مُسْهَمٌ ، وأفعم فهو مُفْعَمٌ ، وأفام فهو مُفَامٌ ، وأفج فهو مُفَجٌّ ، وأهنز فهو مُهَنْزٌ ، وأوقرت فهي مُوْقَرٌ .. (٥٠) . وقد أرجع الأستاذ محمد بهجت الأثري الأمر إلى ما كان عليه وأزال ما اشكل عن هذه الكلمات ، وسنختار مثالا واحدا نوضح فيه ما عمله الأستاذ محمد بهجت الأثري ويمكن الرجوع إلى بقية الكلمات في مظانها (٥١) . من ذلك قالت العرب " أسهب فهو مُسْهَبٌ " ويرى الأستاذ الأثري ان ذلك غلط والسبب في ذلك ان العرب قد استعملت هذه المادة لمعانٍ عدّة وخصوا كل معنى بصيغة " فقد قالوا : أسهب الرجل اذا شره وطمع حتى لا تنتهي نفسه عن شيءٍ ، والصفة في هذا مُسْهَبٌ ، بكسر الهاء ، وقالوا " أسهب " على ما لم

يسم فاعله للذاهب فاعله ، وللذاهب العقل من لدغ الحية ، أو العقرب فهو " مُسَهَّب " بفتح الهاء وكذلك قالوا : أسهب لمن تغير لونه من حبّ أو فزع أو مرض .. مُسَهَّبَة بفتح الهاء البعيدة القعر من قولهم ، كما روي عن ثعلب أسهب فهو مُسَهَّب إذا حَصَرَ بئراً فبلغ الماء ، وأسهبوا الدابة وإسهاباً أهملوها ترعى فهي مُسَهَّبَة بالفتح ، وقال بعضهم من هذا قبيل للمكثّر مُسَهَّب بالفتح كأنه تُرك والكلام يتكلم بما شاء ، كأنه وسع عليه يقول ما شاء " (٥٢)

٦- مجيء اسم الفاعل من " أَفْعَلَّ - يَفْعِلُّ " على زنة " مُفَعَّلٌ " نحو أَجْرَأَسَّت الإبل فهي مُجْرَأَسَّة (٥٣) . ولو عدنا إلى المعجم لوجدنا ان اللفظة جاءت موافقة للقياس ، وهذا يدفعنا إلى القول بأنّ القصور واضح في سماع هذه الصيغة جاء في اللسان " ورجل مُجْرئشُ الجنب منتفخة ، قال :

إِنَّكَ يَا جَهْضُمَ مَا هِيَ الْقَلْبُ جَانِبِ عَرِيضٍ مُجْرئشُ الْجَنْبِ

و المُجْرئشُ أيضاً المجتمع الجنب ، وقيل المُجْرئشُ الغليظ الجافي ، وقال الليث هو المنتفخ الوسط من ظاهر وباطن .. أبو الهذيل / أَجْرَأَسَّ إذا ثاب جسمه بعد هُزَالٍ .. (٥٤)

٩- مجيء صيغة " مَفْعُول " من " أَفْعَل " خلافاً للقياس .

مما لا شك فيه ان صيغة " مَفْعُول " في الكلام قياسية في الفعل الثلاثي ، نحو " كُتِبَ مَكْتُوبٌ ، دُرِسَ مَدْرُوسٌ ، ومن غير الثلاثي يصاغ بأبدال ياء المضارعة مما مضمومة وفتح ما قبل الآخر نحو " أَكْرَمَ - يُكْرِمُ - مُكْرَمٌ " ولكن جاءت كلمات مخالفة لهذا القياس فقد جاءت على زنة " مَفْعُول " من " أَفْعَل " وهذه الالفاظ هي " أْبَرَّ اللهُ حَجَّةً فهو مَبْرُورٌ ، وأبْرزَه فهو مَبْرُورٌ ، وأحْمَه فهو مَحْمُومٌ ، وأرضه فهو مَأْرُضٌ ، وأزْعفه فهو مَزْعُوقٌ ، وأسْعده فهو مَسْعُودٌ ، وأسَلَه فهو مَسْأُولٌ ، وأضأده فهو مَضْؤُودٌ ، وأضعفه فهو مَضْعُوفٌ ، وأقره فهو مَقْرُورٌ ، وأكْربه فهو مَكْرُوبٌ ، وأكْرَه فهو مَكْرُوزٌ ، وأكمده فهو مَكْمُودٌ ، وألّح فهو مَلْفُوحٌ ، وأملأه فهو مَمْلُوءٌ ، وأنبت فهو مَنبُوتٌ ، وأهّمه فهو مَهْمُومٌ ، واهّته فهو مَهْهُونٌ ، وأوجده فهو مَوْجُودٌ ، وأودّعه فهو مَوْدُوعٌ " (٥٥) .

وهذه المسألة ليست شاذة بقدر ما فيها من تداخل حصل بين الافعال الثلاثية وغير الثلاثية لنتشابه معانيها ، اذ يلتقي الفعل الثلاثي وغير الثلاثي في المعنى ، وقد بحث الاستاذ الاثري هذه الحقيقة واثبتها من خلال تتبعه للمسائل في كتب اللغة والمعاجم (٥٦) وسنختار مثالا واحدا من ذلك ويمكن الرجوع الى بقية الكلمات في مظانها قالوا " رُكِمَ فهو مَرْكُومٌ " جاء في اللسان " وَرُكِمَ الرَّجُلُ وَأَرْكَمَهُ اللهُ فَهُوَ مَرْكُومٌ بَنِي عَلَى زَكَمٍ " (٥٧) نرى ان العرب قد نطقت بالفعلين الثلاثي المجرد والمزيد فهذا يدل على ان مزكوم مشتق من الفعل الثلاثي " رُكِمَ " لوروده عن العرب .

١٠- مما لا شك فيه انه عند النسب الى " فَعِيلَةٌ وَفَعِيلَةٌ " هناك قاعدة قياسية واحدة تؤدي الى حذف التاء والياء نحو حَنِيفَةٌ - حَنَفِيٌّ وَ مَدِينَةٌ - مَدَنِيٌّ ، ولكن احيانا هذه القاعدة لا تنطبق على عدد من الكلمات أي لا تحذف الياء من الكلمة ولا سيما في

المضعف والمعتل نحو جَلِيلَة - جَلِيلِيّ و طَوِيلَة - طَوِيلِيّ^(٥٨) قال سيبويه " وسألته عن شديدة فقال ، لا أحذف ، لاستتقال التضعيف ، كأنهم تتكروا التقاء الدالين وساء هذا من الحروف .. قلت ، فكيف تقول في بني طويلة ؟ فقال : لا أحذف ، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَل ، ألا ترى أنّ فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والالف مبدلة ، فيكره هذا كما يكره في التضعيف وذلك قولهم في حويزة ، حُوَيْرِيّ ... " ^(٥٩) .
والحقيقة ان هذا الخروج عن المألوف له ما يسوغه ، ففي المضعف لو حذفت الياء في نحو " جلييلة وقلنا " جَلِيلِيّ " لكان اجتماع المثليين مع الياء المشددة ثقيلًا ولو حذفت فيما عينه حرف علة : نحو طويلة ، وقلنا طَوِيلِيّ " سيؤدي الى اعلان الواو ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصبح "طَالِيّ" وهذا يبعد الكلمة عن صورة المنسوب اليه .

١١- إنّ جموع الكسرة في اللغة العربية تأتي على أوزان كثيرة من هذه الاوزان هي صيغة " فَعَل " بضم الفاء وسكون العين ، ويطرد هذا الوزن في كل وصف على زنة " أَفْعَل " الذي مؤنثه فَعْلَاء ، نحو أَحْمَر - حَمْرَاء - حُمْر ، وأخْضَر - خَضْرَاء - خُضِر ، قال سيبويه : ... وأما " أَفْعَل " اذا كانت صفة فأنه يكسّر على " فَعَل " كما كسروا فَعُولًا على فَعَل ، لأن أَفْعَل من الثلاثة وفيه زائدة كما أنّ فَعُولًا فيه زائدة وعدة حروفه كعدة حروف فَعُول الا أنهم لا يتقلون في أَفْعَل في الجمع العين الا أن يضطر شاعر ، وذلك أَحْمَر و حُمْر وأخْضَر و خُضِر وأبْيَض و بَيْض وأسْوَد و سُود ، وهو ما يكسّر على " فَعْلَان " وذلك حُمْرَان و سُودَان و بَيْضَان و سُمُطَان و أَدْمَان . والمؤنث من هذا يجمع على فَعَل وذلك :- حَمْرَاء و حُمْر و صَفْرَاء و صُفْر .. " ^(٦٠) نلاحظ مما ذكره سيبويه ان صيغة " فَعَل " لم تنطبق على الصفة المشبهة " أَبْيَض - بَيْضَاء " اذ كان جمعها على زنة " بَيْض " " فَعَل " اذا قلبت الضمة الى كسرة وبطبيعة الحال ان هذا الامر كان مقصودا وذلك لو جعلنا " أَبْيَض " بَيْضَاء على زنة " فَعَل " لكانت المحصلة النهائية للصيغة " بُوض " وقد كرهت العرب ذلك لثقلها على اللسان فقلبت الضمة الى كسرة فكان " بُووض " وبما أنّ الواو متوسطة وساكنة ومفردة وقبلها كسرة فأنها تقلب الى ياء فتصبح " بِيِض " ^(٦١) قال الفراء " .. (تلك إذا قسمة ضِيْرِيّ) ^(٦٢) والقراء جميعا لم يهمزوا ضِيْرِيّ ، ومن العرب من يقول قسمة ضِيْرِيّ وبعضهم يقول قسمة ضَازِيّ وضُوْرِيّ بالهمز ، ولم يقرأ بها احد نعلمه وضِيْرِيّ فَعْلِيّ . وان رأيت اولها مكسورا هي مثل قولهم بِيِض و عِيْن كان اولها مضموما فكرهوا ان يترك على ضمته فيقال : بُوض و عُوْن . والواحدة بِيِضَاء و عِيْنَاء ، فكسروا اولها ليكون بالياء ويتألف الجمع والاثنتان والواحدة .. " ^(٦٣)

نستنتج من ذلك ان خروج صيغة جمع (أَبْيَض - بَيْضَاء) عن الصيغة الاصلية التي سنها اللغويون ، له ما يسوغه ، لانها لو بقيت على ما هو عليه أي على الاصل كما لاحظنا ذلك لأدى إلى وجود صيغة ثقيلة على اللسان لان الياء مضمومة ثم تليها واو ساكنة ، ولكي نتخلص من هذا الثقل ، ابدلت الضمة كسرة ثم قلبت الواو ياء للسبب الذي ذكرناه سابقاً .

١٢- خروج عدد من ألفاظ من أسمى الزمان والمكان عن القياس .

مما لا شك فيه أنّ الوصول إلى اسم الزمان والمكان في الكلام ، يكون قياسياً على وزنين هما الاول على زنة " مَفْعَل " اذ تكون هذه الصيغة قياسية في كل فعل ثلاثي ، مفتوح او مضموم العين في المضارع ، وليس معتل الاول ، أما الوزن الآخر فهو " مَفْعِل " ويكون قياسياً في كلّ فعل ثلاثي صحيح الاخر مكسور العين في المضارع أو كان مثلاً صحيح الاخر^(٦٤) ولكن هذا القياس لا ينطبق على جميع الأفعال الثلاثية ، إذ سمعت صيغة " مَفْعِل " في الفاظ والقياس فيها الفتح من ذلك " المَطَّلِع والمَشْرُق والمَعْرَب والمَسْجِد والمَسْكِن والمَنْسِك .. وجاءت أيضاً الفاظ بكسر الميم والقياس هو الفتح " المَطْبَخ ، والمَزِيد ، والمِرْفَق " وهناك أيضاً الفاظ جاءت على وزن " مَفْعَلَة " والقياس فيها " مَفْعَلَة " نحو " المَفْعِرَة والمَشْرَبَة والمَشْرُقَة .. .

والحقيقة أنّ هذا التغيير الحركي لهذه الصيغ لم يكن اعتباطاً ، إذ له أهمية كبيرة في تغيير دلالة هذه الألفاظ ، فلو أخذنا كل مجموعة من هذه الألفاظ وفصلنا الكلام عليها لاتضح لنا ذلك ، ففي المجموعة الأولى جاءت هذه الألفاظ بالكسر " مَفْعِل " والقياس فيها الفتح " مَفْعَل " فقد ذهب سيبويه إلى أنّ ما كسر من هذه الألفاظ فالمقصود به الزمان أو الموضع المخصص للفعل سواء وقع فيه ام لا ، وان جاءت بالفتح فهي على القياس ، والكسر الذي هو خلاف القياس عند سيبويه هي لغة لبني تميم ، إذ قال " وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يَفْعَل قالوا : اتيتك عند مَطَّلِع الشمس أي عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بني تميم وأما أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً ، كأنهم أدخلوا الكسر ايضاً كما أدخلوا الفتح ، وذلك المنبت والمطلع لمكان الطلوع وقالوا البصرة مَسِيطِرَ رأسي ، للموضع " (٦٥) وهذا ما ذهب إليه ايضاً ابن سيده ، لأنه لا يجوز إبطال قراءة الكسائي (حتى مَطَّلِع الفجر) (٦٦) .

إذ قال " .. والقول ما قاله سيبويه لأنه لا يجوز أيضاً قراءة من قرأ بالكسر ولا يحتمل الا الطلوع لأنّ حتى أنّما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث والطلوع هو الذي يحدث والمطلع ليس بحادث في اخر الليل لأنه الموضع .. " (٦٧) . وقد ذهب ابن خالويه الى ان " مَفْعِل " قد جاءت في معتل اللام كما في مأوي الابل مَأْيِ العين. (٦٨) وقد رفض ابن القطاع ذلك اذ قال " مَأْيِ وَمَأْوِي فَعْلَى لا " مَفْعِل " وألحق بـ " مَفْعِل " لعدم النظير " (٦٩) ، وقال فيها ابن سيده " والذي ذكر مَأْيِ العين غلط عندي ، لأنّ الميم اصلية في قولنا مَأَقْ وأمئاق ومُؤَقْ وأمواق " (٧٠) . ومهما يكن من ذلك فإنّ الفراء يرى ان مجيء " مَأْوِي الابل " بكسر الواو " مَأْوِي " هو حالة نادرة ولم يجيء من ذوات الياء والواو " مَفْعِل " بكسر العين الا " مَأْيِ العين وَمَأْوِي الابل " وهما من اللغات النادرة لان الاصل فيها " مَأْوِي ومَأْيِ " (٧١) .

أما المَسْجِد بالكسر فيرى سيبويه أنّه اسم للبيت وليس موضع السجود وموضع جبهتك ولو أردنا ذلك لقلنا " مَسْجِد " . أي أنّ المسجِد بكسر الجيم يكون البيت المخصص للسجود اما بالفتح فانه يكون مطلقاً عاما لمكان السجود أي موضع في

الأرض يكون هو " المسجد " (٧٢) ، وقال الرضي " ... لم تذهب بالمسجد مذهب الفعل ولكنك جعلته اسماً لبيت ، يعني انك اخرجته لما يكون عليه اسم الموضع ، وذلك لأنك تقول : المَقْتَل في موضع يقع فيه القتل ، ولا تقصد به مكاناً دون مكان ، وكذلك المسجد فأتك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة ... ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواء اكان في المسجد أو غيره فتحت العين لكونه اذا مبني على الفعل ويكون مطلقاً كالفعل .. " (٧٣) .

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه ان لغة الكسر في هذه اللفاظ هي الفصيحة وان كان القياس فيها هو الفتح ، وهذه المجازفة في تغيير حركة بنية الكلمة من الفتح الذي هو القياس إلى الكسر ، قد غير دلالة الكلمة من العموم إلى الخصوص فالكلمة بالفتح أصبحت تعني عموم المكان وبالكسر أصبحت للكلمة خصوصية معينة ، إذ صارت تطلق على مكان معين وهي مقيدة بذلك .

وسمعت بعض الألفاظ ايضاً على وزن " مَفْعَلَة " بضم العين والقياس فيها فتح العين منها " المَقْبُرَة والمَشْرَبَة والمَشْرُقَة والمُدُقُّ والمُدْهَنُ .. " وقد عدها سيبويه أماكن واوعية مخصصة لوقوع الفعل (٧٤) . جاء في اللسان " فالمدهن : نقرة في الجبل يستنقع فيه الماء وفي المحكم ، والمدهن مستنقع الماء وقيل هو كل موضع حفرة سيل أو ماء واكف في حجر ... المَقْبُرَة بفتح الباء وضمها موضع القبور ، قال سيبويه المَقْبُرَة ليس على الفعل ولكنه اسم .. " (٧٥) وقال الرضي " فكل ما جاء على " مَفْعَل " بكسر العين فان مضارعه يَفْعَل بالضم ، فهو شاذ من وجه وكذا " مَفْعَلَة " مع فتح العين وكذا " مِفْعَل " بكسر الميم وفتح العين " مَفْعَلَة " كالمِظَنَة أشد و " مَفْعَلَة " بضم العين كالمَقْبُرَة أشد قياس الموضع إما بفتح العين أو كسرهما وكذا كل ما جاء من " يَفْعَل " المكسور العين على " مَفْعَل " بالفتح شاذ من وجه كذا " مَفْعَلَة " بالتاء مع كسر العين و " مَفْعَلَة " بفتحها أشد لكل ما أثبت إختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريق الفعل فهو العذر في خروجه عن القياس .. " (٧٦) .

ولا تختلف الألفاظ التي جاءت بكسر الميم والقياس فيها الفتح عن الذي ذكر سابقاً ، وهذا التغيير في الحركات لم يكن اعتباطاً بقدر ما يرمي إلى تغيير في دلالة الكلمة وقد فسّر سيبويه هذه الألفاظ على أنها أماكن مخصصة لوقوع الفعل إذ قال " ويجيء المِفْعَلُ اسماً كما جاء في المسجد والمسكِب وذلك : المِطْبِخُ والمِرْبَدُ وكل هذه الأبنية تقع اسماً للتي ذكرنا في هذه الفصول لا لمصدر ولا لموضع العمل " (٧٧) أي أنها أماكن او اوعية محددة لوقوع الفعل جاء في اللسان " المِطْبِخُ : الموضع الذي يطبخ فيه وفي التهذيب المِطْبِخُ بيت الطباخ والمِطْبِخُ بكسر الميم ، قال سيبويه ليس على الفعل مكاناً ولا مصدراً ولكنه اسم كالمِرْبَدِ والمِطْبِخِ آلة الطبخ " (٧٨) وجاء ايضاً " والمِرْفَقُ والمِرْفَقُ ما أُسْتَعِينُ بِهِ : ... وفي التنزيل (وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا) (٧٩) ، من قرأه مِرْفَقًا جعله مثل مِفْطَعٍ ومن قرأه مِرْفَقًا جعله اسماً مثل مَسْجِدٍ ويجوز مِرْفَقًا أي رَفَقًا مثل مَطْلَعٍ ولم يقرأ به . التهذيب : كسر الحسن والأعشى الميم من مِرْفَقٍ ونصبها أهل المدينة وعاصم ، فكان الذين فتحوا الميم وكسروا الفاء أرادوا أن يفرقوا

بين المَرْفَق من الامر وبين المِرْفَق من الإنسان ، قال وأكثر العرب على كسر الميم من الامر من مِرْفَق الانسان قال :والعرب أيضا تفتح الميم من مَرْفَق الإنسان – لغتان في هذا .." (٨٠) .

نلاحظ من هذا انّ القياس والسماع يسيران جنبا إلى جنب ، فالقياس كما نعرف له ضابطة في ذلك والسماع على اعتبار ما شاع بين العرب وأصبح له خصوصية معينة تختلف عن لغة القياس ، لما له من أهمية من تحديد دلالة الكلمة.

١٣ - أبنية مبالغة جاءت من " أفعل – يُفعل " .

بصورة عامة انّ صيغ المبالغة تشتق من الفعل الثلاثي في اللغة العربية ولكن الأستاذ محمد طنطاوي ذهب إلى انّ هناك أبنية مبالغة قد جاءت من " أفعل – يُفعل " المزيد على صيغة " فَعَال " منها " دَرَاك " و " حَسَّاس " من " أدرك " و " أحسن " و على " فَعِيل " نحو " نَذِير " من " أنذر " و سَمِيع من " أسمع " (٨١) ، والحقيقة انّ المسألة قد فسرت على انها لغة أو ازدواج وهي لغة قليلة في الكلام ولو تتبعنا أسبابها لوجدنا لكل مثال منها علّة خاصة به ، إذ ليست الأسباب متماثلة ، ويخيل لي ان لهذا الأمر ما يسوغه إذ هو مقصور في الكلام وإن اختلفت أسبابه وهذا ما نلمسه من خلال ما جاء في لسان العرب عن هذه الكلمات وهي على النحو الآتي :

١- جاء في دَرَاك " ورجل دَرَاك مُدْرِك كثير الادراك ، وقلما يجيء " فَعَال من أفعل " الادراك من أدرك من اجبره على الحكم .. قال ابن بري : جاء دَرَك و دَرَاك و فَعَال و فَعَال انما هو من فعل ثلاثي ولم يستعمل منه فعل ثلاثي وان كان قد استعمل منه فعل ثلاثي وان كان قد استعمل من الدَرَك .." (٨٢) .

٢- اما سميع من أسمع فقد جاء " قال الأزهري : والعجب من قوم فسروا السميع بمعنى المُسْمِع فراراً من وصف الله تعالى بان له سَمْعاً وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه فهو سَمِيع ذو سَمْع بلا تَكْيِيف ولا تشبيه بالسمع من خلقه ولا سَمْعُهُ كسَمْع خلقه ، ونحن نصف الله بما وصف به نفسه بلا تحديد ولا تكليف ، قال ولست أنكر في كلام العرب أن يكون السميع سامعاً ويكون مُسْمِعاً ... والظاهر الأكثر في كلام العرب أن يكون السميع بمعنى السامع مثل عَلِيمٍ وَعَالِمٍ وَقَدِيرٍ وَقَادِرٍ .." (٨٣) .

٣- أما النذير فقد جاء فيه " قال ابو منصور .. والنذير يكون بمعنى المُنْذِر وكان الأصل وفعله الثلاثي أميت ، ومثله السَمِيع بمعنى المُسْمِع والبديع بمعنى المبيد .." (٨٤) .

نلاحظ من الذي ذكرناه انّ سبب استعمال العرب أبنية المبالغة من " أفعل " المزيد له ما يسوغه ، إذ لاحظنا ان " أدرك " لم تستعمل العرب من فعلها الثلاثي فلذلك اضطروا إلى العُدول إلى الفعل المزيد هو " ادرك " ، أما السميع من " أسمع " فأَنَّ التداخل واضح جدا بين صيغة الثلاثي " سَمِع " وغير الثلاثي " أَسْمَع " .

أما النذير فنرى انّ فعله الثلاثي " نذر " قد أميت وبقي الفعل المزيد " أنذر " . تلخيصا لما ورد في بحثنا هذا نقول : أننا وجدنا موضوع " الضرورة الصرفية ، تعد نقطة إيجابية حسنة تستحق الوقوف عليها في اللغة العربية وهي ليست قصرا على

الموضوعات التي ذكرت سابقا بل من الممكن ان نجدها في كلّ الموضوعات الصرفية ، الذي لفت نظرنا من خلال استقرائي لها في خلال الموضوعات الصرفية أنّها لم تكن تتسم بالخصوصية ، إذ عالجا اللغويون من خلال موضوعات اللغة ، وهذا لأمر هو الذي دفعنا إلى إخراج بعضها إلى النور ، لنضعها بين يدي القارئ الكريم ، والحقيقة التي التمسناها من خلال معالجتنا لهذه المسألة اللغوية المهمة أنّ القاعدة الصرفية هي قاعدة عامة وضعها اللغويون بعد استقراء اللغة وهذا يعني انها تنطبق على اكبر عدد من الكلمات في اللغة ، وان حادت بعض الكلمات عن هذه القاعدة نعتت بالشذوذ ، ثم شاع الأمر على أنّ لكلّ قاعدة شذوذ ، والحقيقة ومن خلال هذا البحث المتواضع رأينا ان كلمة " شذوذ " يمكن أن تفسر على انها ضرورة دفعت العربي الى التحايل بعقلية ذكية على الكلمة بحيث يجعلها متوافقة مع ذوقه السليم لأنّ الكلمة لو بقيت على ما هي عليه مع القاعدة التي سنها اللغويون ، لاصبحت الكلمة ثقيلة على اللسان ، من هنا نجد ان العربي ولكي تتسم كلمة بالسهولة الصوتية على لسانه تحايل قليلا على القاعدة الصرفية وفق اعتبارات معينة ولم نجد هذه الاعترافات غريبة او بعيدة عن قواعد اللغة. والمسألة الاخرى أنّ الدلالة كانت احيانا تؤثر على الصيغة الصرفية لكي تخرج عن القياس وهذا يعد خروجا متعمدا لأنّ الدلالة الصرفية لها اهمية كبيرة في توجيه الكلمات لكي تأخذ حيزها في الكلام لأنّ الدلالة الصرفية ظاهرة مستقلة ولها اعتبارات معينة تستطيع ان تتحكم بكثير من الاوزان الصرفية وتجعلها محددة الاستعمال في الكلام.

والأمر الآخر الذي نلمسه بهذا الخصوص ان تداخلا كبيرا قد حصل بين الافعال الثلاثية وغير الثلاثية لتشابه معانيها ، وحيانا اخرى ان الفعل الثلاثي لا تتكلم به العرب او قد اميت فيضطر العربي الى اشتقاق صيغة اخرى من فعل غير ثلاثي لكي تغطي جانباً من كلامه.

واخيرا نقول ان الضرورة الصرفية هي مقصودة في الكلام وليست ضرورة اعتبارية ، لكي تحقق السهولة الصوتية للكلمة فتأخذ مجالها في الكلام ما عدا الاسباب الاخرى التي ذكرت سابقا.

الهوامش

- (١) ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار صادر ، (بيروت ، ١٩٥٦) ، " ضرر " .
- (٢) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، (مصر ، ١٩٦٤) ، ج ١ ، ص ٤٩٣ .
- (٣) التوبة / ٣٤ .
- (٤) النسفي ، عبدالله بن محمد بن محمود ، تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، مراجعة وضبط وإشراف الشيخ إبراهيم محمد ، (ب.ت. ، ١٩٨٩) ، ط ١ ، ج ١ ، ص ٦٢٠ .
- (٥) البقرة / ٤٥ .
- (٦) النسفي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ٦٨ .
- (٧) المرزباني ، الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ، عنيت بنشره جمعية نشر الكتب العربية ، المطبعة السلفية ، ص ٣١ .

- (٨) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .
- (٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤٦ .
- (١٠) سيبويه ، الكتاب ، عالم الكتب ، (بيروت ، ١٩٨٣) ، ط ٣ ، ج ٤ ، ص ١٧ .
- (١١) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٥ .
- (١٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٤ - ٢٦ .
- (١٣) ابن جنّي النحوي ، أبو الفتح عثمان ، المنصف - شرح كتاب التصريف للمازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة البابي الحلبي ، (مصر ، ١٩٥٤) ، ج ٢ ، ص ١٥٨ - ١٦٣ . ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت ، ١٩٨٧) ، ج ٣ ، ص ٢٦١ - ٢٦٧ .
- (١٤) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٩-١٥ . ابن عقيل ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٢٤-١٢٥ . الانصاري ، ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، نشر عبدالعال الصعيدي ، دار العلوم الحديثة ، (بيروت ، ١٩٨٢) ، ص ٤٢٧ . الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، (القاهرة ، ب.ت.) ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .
- (١٥) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥١-٥٢ .
- (١٦) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥٨ . الصيمري ، التنصرة والتذكرة ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر ، (دمشق ، ١٩٨٢) ، ط ١ ، ج ٢ ، ص ٧٢٢ . الرضي الإستربادي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، ١٩٧٥) ، ج ١ ، ص ١٧٨ .
- (١٧) أصل المصدر هو " حَوْقَلٌ - جَوْقَلٌ ولكن قلبت الواو إلى ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها " .
- (١٨) الصيمري ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٧٣ . الرضي الإستربادي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .
- (١٩) ابن منظور ، المصدر السابق ، " وسس " .
- (٢٠) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٧٨ . الصيمري ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٧٢ .
- (٢١) الصيمري ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٧٦ . ابن يعيش ، شرح المفصل ، عالم الكتب ، (بيروت ، ب.ت.) ، ج ٦ ، ص ٥٨ . الرضي الإستربادي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٥١ .
- (٢٢) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٨٥ وما بعدها . الصيمري ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٧٢ وما بعدها .
- (٢٣) الصيمري ، المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٧٢ .
- (٢٤) زبار ، خديجة ، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية الأولى ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ . ص ١١٤-١١٧ .
- (٢٥) التنبأ / ٢٨ .
- (٢٦) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٧٩ .
- (٢٧) ابن منظور ، المصدر السابق ، " كذب " .
- (٢٨) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٨٠ .
- (٢٩) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٥ . الصيمري ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٧٦ . الرضي الإستربادي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧٨ . ابن عقيل ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٢ .
- (٣٠) ابن خالويه ، ليس في كلام العرب - معجم لغوي ، ترتيب وتحقيق وتعليق محمد أبو الفتح شريف ، مكتبة الشباب للنشر ، (ب.ت. ب.م.) ، القسم الأول ، ص ٢٦ .
- (٣١) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٩٤ . ابن السراج ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٥١ . ابن سيده ، المخصص ، ذخائر التراث العربي ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، (بيروت ، ب.ت.) ، ج ٤ ، ص ١٩٨-١٩٩ . طنطاوي ، محمد ، تصريف الأسماء ، مطبعة وادي الملوك ، (مصر ، ١٩٥٥) ، ط ٥ ، ص ١٣٠ . عتيق ، عبدالعزيز ، المدخل إلى علم النحو والصرف ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، (ب.م.) ، ١٩٧٤ ، ط ٢ ، ص ١١٠ . الحديثي ، خديجة عبدالرزاق ، سيبويه ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .
- (٣٢) ابن منظور ، المصدر السابق ، " خدد " .
- (٣٣) المصدر نفسه ، " الجذر الثلاثي لكل مادة " .
- (٣٤) النور / ٣٥ .
- (٣٥) ابن منظور ، المصدر السابق ، " صبح " .
- (٣٦) المصدر نفسه ، (سرج) وما بعدها .
- (٣٧) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥ وما بعدها و ج ٤ ، ص ٢٩٩ .
- (٣٨) المصدر نفسه ، " عمم ولم " .
- (٣٩) الأثري ، محمد بهجت ، نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ، ١٩٩٠) ، ص ٩٠ وما بعدها .

- (٤٠) ابن منظور ، المصدر السابق ، " عمّ ، ولمّ " .
- (٤١) المصدر نفسه ، " الجذر الثلاثي لكل مادة " .
- (٤٢) الأثري ، المصدر السابق ، ص ٩٠ وما بعدها .
- (٤٣) ابن منظور ، المصدر السابق ، " يقلّ " .
- (٤٤) المصدر نفسه ، " غضو " وما بعدها .
- (٤٥) الأثري ، المصدر السابق ، ص ٩٣ . وينظر بقية الكلمات المذكورة سابقا تحت الجذر الثلاثي في كتاب (لسان العرب) لابن منظور لكل مادة .
- (٤٦) ابن خالويه ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .
- (٤٧) ابن منظور ، المصدر السابق ، " وندق " .
- (٤٨) ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، تحقيق محي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ، (مصر ، ١٩٦٣) ، ط ٤ ، ص ٤٩٨ .
- (٤٩) ابن منظور ، المصدر السابق ، " عق " و " نتج " و " شصص " ، إذ الكلام مماثل إلى مادة " عقق " .
- (٥٠) المصدر نفسه ، الجذر الثلاثي لكل مادة .
- (٥١) الأثري ، المصدر السابق ، ص ٩٨ وما بعدها .
- (٥٢) ابن منظور ، المصدر السابق ، " سهب " . الأثري ، المصدر نفسه ، ص ٩٩ .
- (٥٣) ابن خالويه ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .
- (٥٤) ابن منظور ، المصدر السابق ، " جرش " .
- (٥٥) المصدر نفسه ، " الجذر الثاني لكل مادة " .
- (٥٦) الأثري ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ . ابن منظور ، المصدر نفسه ، " الجذر الثلاثي لكل مادة " .
- (٥٧) ابن منظور ، المصدر نفسه ، " زكم " .
- (٥٨) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٣٩ . ابن السراج ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٧٢ . الفارسي ، أبو علي ، المسائل العنديات ، تحقيق علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، (بيروت ، ١٩٨٦) ، ط ١ ، ص ٢٥ . الفارسي ، أبو علي ، التكملة ، تحقيق شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، (مصر ، ١٩٦٩) ، ط ١ ، ص ٥٦ . إبراهيم ، كمال ، عمدة الصرف ، مطبعة الزهراء ، (بغداد ، ١٩٥٧) ، ط ٢ ، ص ٢١٧ .
- (٥٩) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٣٩ .
- (٦٠) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٦٤٤ .
- (٦١) ابن جنّي النحوي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣١٤ وما بعدها .
- (٦٢) النجم / ٢٢ .
- (٦٣) الفراء ، معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار وأبو الفضل إبراهيم ، عالم الكتب ، (بيروت ، ١٩٨٣) ، ط ٣ ، ج ٣ ، ص ٩٨ .
- (٦٤) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٨٩-٩٠ و ص ٨٧ . ابن السراج ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٤٦ .
- (٦٥) سيبويه ، المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٩٠ .
- (٦٦) البقرة / ٥ .
- (٦٧) ابن سيده ، المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ١٩٣ .
- (٦٨) ابن خالويه ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .
- (٦٩) الصقلي ، ابن القطاع ، الأفعال ، دائرة المعارف العثمانية ، (حيدرآباد الدكن ، ب.ت.) ، ط ١ ، ج ١ ، ص ١٦ .
- (٧٠) ابن سيده ، المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ١٩٣ .
- (٧١) ابن منظور ، المصدر السابق ،
- (٧٢) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٩٠ .
- (٧٣) الرضي الإستريادي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨٣-١٨٤ .
- (٧٤) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٩١ .
- (٧٥) ابن منظور ، المصدر السابق ، " دهن " و " قبر " .
- (٧٦) الرضي الإستريادي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨٤-١٨٥ .
- (٧٧) سيبويه ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٩٢ . ابن السراج ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٤٤ .
- (٧٨) ابن منظور ، المصدر السابق ، " طبخ " .
- (٧٩) الكهف / ١٦ .
- (٨٠) ابن منظور ، المصدر السابق ، " رفق " .
- (٨١) طنطاوي ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ .
- (٨٢) ابن منظور ، المصدر السابق ، " درك " .
- (٨٣) المصدر نفسه ، " سمع " .
- (٨٤) المصدر نفسه ، " نذر " .

المصادر والمراجع

- (١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي ، (بغداد ، ١٩٦٥) ط ١ .
- (٢) أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، (مصر ، ١٩٦٣ م) ط ٤ .
- (٣) الاصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت ، ١٩٨٧ م) ، ط ٢ .
- (٤) الافعال ، لابن القطاع الصقلي ، دائرة المعارف العثمانية ، (حيدرآباد الدكن ، ب.ت.) ، ط ١ .
- (٥) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الانصاري ، نشر عبد العال الصعدي ، دار العلوم الحديثة ، (بيروت ، ١٩٨٢) .
- (٦) التيسرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي احمد مصطفى ، دار الفكر (دمشق ، ١٩٨٢ م) ، ط ١ .
- (٧) تصريف الاسماء ، الأستاذ محمد طنطاوي ، مطبعة وادي الملوك ، (مصر ، ١٩٥٥ م) ، ط ٥ .
- (٨) تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، عبد الله بن محمد بن محمود النسفي ، مراجعة وضبط واشراف الشيخ ابراهيم محمد ، (ب.ت. ، ١٩٨٩ م) ، ط ١ .
- (٩) التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، (مصر ، ١٩٦٩ م) ، ط ١ .
- (١٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، (مصر ، ١٩٦٤ م) ، ط ١ .
- (١١) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، الاشموني ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، (القاهرة ، ب.ت.) .
- (١٢) شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي الاسترآبادي ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية (بيروت ، ١٩٧٥ م) .
- (١٣) شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، (بيروت ، ب.ت.) .
- (١٤) عمدة الصرف ، الدكتور كمال ابراهيم ، مطبعة الزهراء ، (بغداد ، ١٩٥٧ م) ، ط ٢ .
- (١٥) كتاب سيبويه ، لسيبويه ، عالم الكتب ، (بيروت ، ١٩٨٣ م) ، ط ٣ .
- (١٦) لسان العرب ، ابن منظور ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار صادر ، (بيروت ، ١٩٥٦ م) .
- (١٧) ليس في كلام العرب - معجم لغوي ، لابن خالويه ، ترتيب وتحقيق وتعليق الدكتور محمد ابو الفتح شريف ، نشر مكتبة الشباب ، (ب.م. ب.ت.) ، القسم الاول .
- (١٨) المخصص ، لابن سيده ، ذخائر التراث العربي ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، (بيروت ، ب.ت.) .
- (١٩) المدخل الى علم النحو والصرف ، الدكتور عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، (ب.م. ، ١٩٧٤ م) ، ط ٢ .
- (٢٠) المسائل العضديات ، لابي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، (بيروت ، ١٩٨٦ م) ط ١ .
- (٢١) معاني القرآن ، الفراء ، تحقيق محمد علي النجار وابو الفضل ابراهيم ، عالم الكتب ، (بيروت ، ١٩٨٣) ط ٣ .
- (٢٢) المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب ، خديجة زبار ، رسالة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربية الاولى ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ م .
- (٢٣) المنصف ، شرح الامام ابي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله امين ، مطبعة البابي الحلبي ، (مصر ، ١٩٥٤ م) .
- (٢٤) الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ، للمرزباني ، عنيت بنشره جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة ، المطبعة السلفية (القاهرة ، ب.ت.) .
- (٢٥) نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة وطريقة تدوين تاريخ الادب العربي ، الاستاذ محمد بهجت الاثري ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ، ١٩٩٠ م) .
- (٢٦) همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، السيوطي ، (القاهرة ، ١٣٢٧ هـ) ، ط ١ .